استمارة المشاركة

الملتقى الوطني الأول

"و قع تكوين الاستاذ الجامعي المتدرب في ظل أهداف مشروع المؤسسة الجامعية"

جامعة محمد بوضياف المسيلة

University of msila

محور المشاركة: المحور الر لبع: معايير جودة التكوين المتبعة في تكوين الأساتذة المتدربين.

عنوان المشاركة: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي كأساس لتقييم الأداء وأهم الصعوبات التي تؤثر على تدريب وتكوين الأستاذ الجامعي (مقاربة مفاهيمية).

الاسم واللقب: عماد بن الطاهر

الجنسية: الجزائرية

الدرجة العلمية: طالب دكتوراه

القسم: علم الاجتماع

الكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

المؤسسة الانتماء: جامعة محمد بوضياف المسيلة.

الهاتف: 0699389158 / 0771891329

البريد الالكتروني: Imad.bentahar@univ-msila.dz

الاسم واللقب: عبد الرحمان قريش

الجنسية: الجزائرية

الدرجة العلمية: طالب دكتوراه

القسم: علم الاجتماع

الكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

المؤسسة الانتماء: جامعة محمد بوضياف المسيلة

3abdokoriche@gmail.com

Abderrahmen.koriche@univ-msila.dz

الملخص:

إن مفهوم الجودة من أهم المتغيرات المهمة التي أصبحت من المفاهيم التي تدخل في إطار تقويم المؤسسات التعليمية منها التعليم العالي، وتوضح الاختلافات المختلفة بين مختلف الأنظمة التعليمية والمؤسساتية والكشف عن المشكلات التي تعاني منها مما يعكس سمعة المؤسسة من خلال عنصر المنافسة والحاجة إلى التغيير تماشيا مع متطلبات العصر الحديث، لهذا أصبح لزاما تطوير مختلف الأطر لتطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي ليصح أكثر قدرة على تدريب الطاقات البشرية وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في شتى المجالات بتوفر شروط الجودة الشاملة وتحقيقها في ميدان العمل، ووضع مؤشرات الأداء الأكاديمي من شأنه ربط التعليم الجامعي بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

الكلمات المفتاحية: الجودة- ضمان الجودة- التعليم العالي- الجودة في التعليم العالي - إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.

مقدمة:

إن تطوير التعليم الجامعي وتدريب الكفاءات البشرية وتنمية القدرات والمهارات في شتى المجالات الحيوية تمثل المصدر الحقيقي للثروة البشرية والاقتصادية، وهذه العناية بالتعليم الجامعي وجودته، لا تكون إلا من خلال توفر شروط الجودة الشاملة في كافة المجالات والمستويات الخاصة بالتعليم العالي، ومنه نجد أن معظم دول العالم التي تهتم بمؤشر التعليم، أعطت أولوية لمفهوم الجودة الشاملة في مؤسساتها وفي مجال البحث العلمي، وكانت من أهم أولوياتها حتى اليوم، فالتقدم العلمي والتكنولوجي مرتبط بجودة التعليم وما يقدمه للفاعلين في هذا النظام الاجتماعي، لأنه مفتاح الحراك الاجتماعي والتطوير الاقتصادي وتحديث المجتمع، واللحاق بركب الدول المتطورة، باعتباره معيار لتفوق الدول وامتلاك الاقتصاد ورأس المال، ونحن من خلال هذه الورقة البحثية نحاول تبيان دور تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. وتم الاعتماد على المحاور التالية:

- مقاربة مفاهيمية لضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي.
- التطور التاريخي لإدارة الجودة الشاملة وأبعادها الأساسية في التعليم العالي.
- مداخل ضمان جودة التعليم العالي.
- أهداف تطبيق نظام جودة التعليم العالي وأهم المؤشرات المعتمدة في تقويم الأداء الأكاديمي فيها.
- كفايات الباحث العلمي لتحقيق مبدأ الجودة في التكوين.
- صعوبات تكوين الأساتذة الباحثين.
- تحديد أسس التقييم ومعاييره لدى الأساتذة المتدربين.

1-المقاربة المفاهيمية:

مفهوم الجودة:

أ-التعريف اللغوي: عرف ابن منظور الجودة في معجم لسان العرب: أصل كلمة جودة هو جود والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده، بمعنى صار جيدا، وأجاد أتى بالجيد من القول أو الفعل. **(مهدي صالح السامر ائي، علاء حاكم محسن الناصر، 2012، ص 17)**

وكلمة الجودة Quality مشتقة من الأصل اللاتيني Qualitas والتي تعني طبيعة الشيء أو جزء من طبيعته. **(Edward Sallis , 2002, p12)** كما تعرف بعض المعاجم الأجنبية كقاموس Webesters's الجودة بأنها صفة أو درجة تفوق لشيء ما، كما تعني درجة التمايز لنوعية معينة من الخدمة أو المنتج، كما عرف قاموس Oxford مفهوم الجودة على أنها درجة التميز أو الأفضلية. **(عبد الله زاهي الرشدان، 2005، ص 453)**

ب- التعريف الاصطلاحي:

- يعرف فليب كروسبي الجودة على أنها: "المطابقة مع المواصفات" **(نجم عبود نجم، 2010، ص 48)**

- هي القيام بالأمور الصحيحة من خلال الأسلوب الصحيح للوصول إلى الهدف المنشود. **(محمد عادل الشعار، 2001م، ص 38)**

- هي مجموعة من الإجراءات والإرشادات التي تضعها مؤسسة تعليمية لتهتدي بها في إدارة وتنظيم عملها وتقديم خدماتها، وما تتطلبه من إنتاج مواد تعليمية مختلفة واستخدام وسائط متعددة وأنشطة تتعلق بدراسة حاجات الطلاب وتقويم حاجات سوق العمل بما يتلائم مع مخرجات العملية التعليمية.**(أمل حسين عبد القادر، 2013، ص 70)**

- **الجودة الشاملة:** تقوم على أساس إحداث تغييرات جذرية في أسلوب عمل المؤسسة وفلسفتها وأهدافها، بهدف إجراء تحسينات شاملة والمتفقة مع رغبات العملاء. **(دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية، مجلس ضمان الجودة والاعتماد، ص 2)**

- **إدارة الجودة الشاملة:** يعرفها الأمريكي فيجنبوم على أنها: هي نظام يدمج كل المجهودات لتطوير وتحسين الجودة لمختلف مصالح وأقسام المؤسسة للحصول بشكل اقتصادي على منتجات أو خدمات وذلك بإرضاء تام للعميل. **(لرقط علي، 2009/2008، ص 8)**

-**إدارة جودة التعليم العالي:** مجموعة من الأدوات والأساليب والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والحفاظ على استمراريتها داخل المؤسسة التعليمية. وتعرف أيضا على أنها: منحى نظام يقوم على بناء الجودة في مكونات النظام التعليمي نفسه، أي مدخلاته وعملياته ومخرجاته لضمان أن الموارد تتدفق وتوجه وفق الخطط والأهداف والمعايير ومؤشرات الأداء. **(رضا إبراهيم المليجي، 2010، ص 159-161)**

2- مؤسسات التعليم العالي:

أ-**التعريف اللغوي:** تشير كلمة التعليم إلى جزء من عملية التربية، ذلك الجزء الخاص بالمحتوى والمهارات التي يجب أن يكتسبها الجيل النامي. **(موسوعة المعارف التربوية، 2007، ص 1082)**

هو جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم، والتعليم لغة كما ورد في لسان العرب: يشتق من علم بالشيء: أحاطه وأدركه وعلّمه العلم والصنعة تعليما وعلاما، جعله يتعلمها، ومن معانيه الإتقان فيقال: علم الأمر وتعلمه: أتقنه، وعلمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته. **(مهدي التميمي، 2007، ص 19)**

ب-التعريف الاصطلاحي:

التعليم العالي: يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من أطر فمؤسسات التعليم العالي. **(علي عزوز، 2012، ص 227)**

هو مؤسسة تعليمية ترفد المجتمع بالكوادر المؤهلة بقيادة عملية التنمية في البلد، وتختلف من بلد لآخر حسب خصوصياته وتمثل القاعدة الأساسية في بيئة التعلم وأهدافه. **(أبو فارة يوسف، 2006، ص 246)**

كما يقصد به التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.**(الموسوعة العربية العالمية، الجزء 7، 1999، ص 25)**

3-التطور التاريخي لإدارة الجودة الشاملة:

بدأت نشأة الجودة كنظام إداري شامل في اليابان مع بداية القرن العشرين، وخاصة عندما طبقت مبادئها على المنشآت الصناعية اليابانية، وبعد نجاح منقطع النظير في تحقيق الأهداف التي طبقت لها، انتشرت هذه الفكرة في العديد من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ثم انتشرت منها جميعا إلى العديد من الدول النامية وشبه المتقدمة وخاصة بعد دخول اتفاقية الجات حيز التنفيذ ونمو المنافسة العالمية، وتنوع مشاريع الشراكة الدولية.

ورغم ذلك فإن للمفهوم أصوله التاريخية القديمة، التي ترجع إلى حضارة بابل والملك البابلي "حمورابي" قبل حوالي خمسة آلاف سنة، حيث وضع أقدام لائحة جزاءات لحالات الإهمال والقصور في الأداء. كما وجدت فيما شيده المصريون القدماء من أهرامات ومعابد وفيما صوروا على جدران من أساليبهم في القياس، والفحص المنظم للأنشطة التي يؤدونها.

وفي الحضارة الإسلامية أصبحت الجودة في أداء الأعمال منهج عمل وأسلوب حياة، أصبح الفرد المسلم مطالب بإتقان عمله إرضاء لخالقه سبحانه سعيا لخير الدنيا والآخرة، لقوله صلى الله عليه وسلم:" إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه".

ولقد تطور المفهوم في محتواه وفي أهدافه وإجراءاته عبر هذه الفترة التاريخية الطويلة من خلال مجموعة من المداخل المتتابعة، التي لم تحدث في صورة هزات مفاجئة أو في صورة طفرات ولكنها ظهرت انعكاسا لنمو الاكتشافات العلمية في الفكر والنظرية الإدارية والاقتصادية التي ترجع أصولها إلى القرن التاسع عشر. **(أشرف السعيد أحمد محمد، 2007، ص 104-105)**

4-الأبعاد الأساسية للجودة الشاملة في التعليم الجامعي والتي وجب العمل بها وتتمثل في ما يلي:

1-البعد الأكاديمي: تتمثل في تمسك الجامعة بالمعايير المهنية والبحثية والأكاديمية الجيدة.

2-البعد الاجتماعي: وهو تمسك الجامعة بخدمة وإرضاء القطاعات المهمة المكونة للمجتمع.

3-البعد الفردي: وهو تمسك الجامعة بالتنمية الشخصية للطلاب بالتركيز على حاجاتهم. **(محي الدين عبد الله حسن، 2014، ص 105.)**

ولتفعيل هذه العملية في مؤسسات التعليم العالي يجب توفر ما يلي:

- الإمكانيات المادية.
- الإمكانيات البشرية.
- الإمكانيات المالية.

- الإمكانيات الفكرية.
- ضرورة نشر ثقافة الجودة الشاملة.
- ضرورة استخدام أدوات الجودة الشاملة. **(مريم محمد الشرقاوي، 2009، ص106-107)**

5-مداخل ضمان الجودة في التعليم العالي كأساس للتقييم:

قبل أن تقوم هيئات ضمان الجودة باعتماد آلية التقييم أو غيرها من آليات ضمان الجودة، ينبغي عليها أولا أن تضع مفهوما محددا للجودة ومن ثم تتبنى المدخل النظمي المناسب، ومن أشهر المداخل المطبقة والمعتمدة، نذكر المدخلين التاليين: **(Youcef BERKANE et Baghdad BENSTAALi , p12-15)**

أ- مدخل ضمان الجودة القائم على أساس المعايير:

وفقا لهذا المدخل، تتحدد جودة مؤسسة التعليم العالي على أساس جملة من المعايير الكمية أو النوعية اساس التقييم والتي تشتمل بدورها على مقاييس نوعية أو كمية يعتمد عليها في الحكم على مدى تحقيق هذه المعايير، وتكون محصلتها مقياسا للحكم على جودة هذه المؤسسة. كما أنّه وفق هذا النموذج، يمكن أن تحدد رسالة المؤسسة من قبل الدولة أو بعض الأطراف الفاعلة نذكر منها: وزارة التربية، وزارة العمل، وزارة المالية،... الخ على أن تكون هذه الرسالة متوائمة مع المعايير الخارجية. ووفق هذا المدخل أيضا، يمكن أن تستخدم هيئات ضمان الجودة إما المعايير الدنيا أو معايير التميز أحسن الممارسات. وغالبا ما يتم الاستناد على المعايير الدنيا في الترخيص بفتح مؤسسة تعليم عالي أو عرض برنامج معين، ثم للقيام بعملية التجديد الدوري لهما. وعادة، ما يتم تحديد معايير دنيا خاصة بالمدخلات (الطلبة، الموظفين، التجهيزات والوسائل والموارد المالية) والعمليات نظام الحوكمة والتسيير وأنشطة البحث، وكقاعدة عامة، يهدف تطبيق مدخل نظام ضمان الجودة القائم على أساس المعايير الدنيا إلى ضمان الملاءمة للقواعد وللمساءلة؛ أما مدخل نظام ضمان الجودة القائم على أساس معايير التميز، فينطلق من فرضية

أن المعايير الدنيا قد تمّ مراقبتها من قبل جهات أخرى أو أن مؤسسة التعليم العالي تتوافر على مستوىمقبول من الجودة.ويعد نظام ضمان الجودة القائم على أساس معايير التميز أفضل أداة لتحسين الجودة، لأنها تفرض على مؤسسات التعليم العالي الالتزام بجملة من المعايير، وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعتبر سهلة التنفيذ، لكونها غالبا ما تكون عبارة عن عملية طوعية تنتهجها أفضل مؤسسات التعليم العالي، وما يعاب على هذا المدخل، أنه غير فعال للحد من مستويات الجودة غير وفي الأخير، نشير إلى أنّه يمكن أن يكون لنفس هيئة ضمان الجودة مدخلين مختلفين، أحدهم الضمان الالتزام بالمعايير الدنيا والآخر لضمان تحقيق معايير التميز. ويبقى أنه على حسب حالة تطور نظام التعليم العالي يمكن لهيئات ضمان الجودة ادراج معايير التميز. كما أنه من الضروري توفر أجهزة تسهر على ضمان توفر المعايير الدنيا وأخرى تسهر على تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي التي تجاوزت مستوى القاعدة.

ب- مدخل ضمان الجودة القائم على المواءمة للأهداف:

يبدأ هذا المدخل بتوضيح مؤسسة التعليم العالي لأهدافها أو أهداف برامجها بعد أن تكون قد أدمجت الرسالة المحددة من قبل الدولة أو بعض الأطراف الفاعلة الأخرى ضمن هذه الأهداف مع مراعاة اتفاقها مع أهداف المجتمع. وتعد أهداف مؤسسة التعليم العالي أو البرنامج بمثابة المرجع الذي تعتمد عليه هيئات ضمان الجودة لتحليل الجودة، فعلى أساسها تجرى عملية تقييم جودة مؤسسة التعليم العالي أو البرنامج محل التقييم، ومن ثم يتم الحكم على أداء هذه المؤسسات. ويطلق على مؤسسات التعليم العالي التي تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بمؤسسات الجودة. وتعد آلية التدقيق أفضل آلية لضمان جودة التعليم العالي وفق هذا المدخل وقد أيّد هذا المدخل،كثيرا نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها، نذكر منها: أنه لا يمكن الحكم على كل من مؤسسة التعليم العالي والبرامج بنفس المعايير، لأنها تعنى بفئات مختلفة من الأفراد ضمن نظام التعليم العالي المتنوع؛ كما أنه لا يمكن أن نحكم على مؤسسة تعليم عالي معروفة بأنها قطاع بحث متطور بنفس المعايير التي تحكم مؤسسات تعليم عالي تتمثل وظيفتها الأساسية

في التعليم أنه إذا ما تمّ تقييم أداء مؤسسة التعليم العالي أو البرنامج على أساس مدى تحقيق الأهداف المسطرة، فإنه يمكن لمؤسسة التعليم العالي أن تحققها من دون أن تضيف أي قيمة علمية، أو أنها قد تحدد أهدافها عمدا عند مستوى ضعيف لتتمكن من تحقيقها.

6-أهداف تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي:

يسعى تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يعكس مصالح ومتطلبات حكومات الدول، ومنها ما يعكس الاحتياجات الداخلية لمؤسسة التعليم العالي وعموما، تصنف أهداف نظام ضمان الجودة في مؤسسة التعليم العالي إلى ثلاثة أصناف، هي :الرقابة على الجودة، المساءلة والتحسين المستمر للممارسات الموجودة: (Michaela MARTIN et Antony STELLA, (paris, 2007; p45-47

أ-رقابة الجود:

تشكل رقابة الجودة أحد الاهتمامات الرئيسية لحكومات الدول، وأحد أهم أدوارها لضمان تحقيق مخرجات نظام التعليم العالي للحد الأدنى من متطلبات الجودة .ويعتبر هذا الدور أقل أهمية في أنظمة التعليم العالي العامة التي تتوافر على إدارة كفؤة تسهر على إنتاج مستوى مقبول من الجودة؛ إلا أن بروز مؤسسات التعليم العالي الخاصة واستمرارية انتشارها وتوسعها، أدى إلى تزايد حاجة الحكومات إلى المتابعة الجدية والحذرة لمستوى الجودة في هذه المؤسسات، لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل وتلبية خدمات مؤسسات التعليم العالي لأهداف التنمية الوطنية.

ب- المساءلة المحاسبية والشفافية:

يهدف تطبيق نظام ضمان الجودة كذلك إلى فرض المسؤولية على مطابقة المعايير الموضوعة، والتأكد من تحمل كل فرد مسؤولية تحقيق الجودة في العمليات التي يعتبر مسؤولا عنها، إذ يجب أن يؤدي كل فرد مهامه في ضوء برامج التدريب والاجراءات التي تمّت حديدها بواسطة نظام ضمان الجودة. كما يهدف نظام ضمان الجودة في إطار المساءلة، إلى التأكيد لأصحاب المصلحة على مستوى الجودة المقبول أو الممتاز لمؤسسة التعليم العالي من خلال تزويدهم بمعلومات مفيدة حول احترام المؤسسة أو البرنامج للمعايير الموضوعة، وبهذا يتم الاعتراف الرسمي بالأداء الذي يستجيب للمعايير المعتمدة، أو يتم حكما حجب الاعتراف عن الأداء الذي لا يستجيب للمعايير المعتمدة، واتخاذ التدابير اللازمة بحق المخالفين كسحب الاعتماد أو الاعتراف أو حجب التمويل وغيرها من التدابير الردعية. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم الحكومات نظام ضمان الجودة لجعل مؤسسات التعليم العالي اكثر تماشيا مع توجهات السياسة العامة وبرامج الإصلاح.

ج-تحسين الممارسات الحالية:

يساعد تطبيق نظام ضمان الجودة على تحسين الممارسات الحالية في مؤسسة التعليم العالي، من خلال أهم إجراء يقوم عليه والمتمثل في إجراء التقييم الذاتي الذي يهدف إلى تزويد صانعي القرار بالتغذية العكسية حول الوحدة محل التقييم، مبرزا في ذلك مواطن القوة والضعف، وهذا ما يمكنهم من وضع الاستراتيجيات والخطط واتخاذ الإجراءات التي من شأنها سد الثغرات وتصحيح الأخطاء والاستفادة المثلى من الإمكانيات لتحقيق أداء أفضل.

وهناك مجموعة من الفوائد المرجو تحقيقها من تطبيق الجودة الشاملة تتمثل في ما يلي:

- تحسين العملية التربوية ومخرجاتها بصورة مستمرة.
- تقليل الأخطاء.
- تطوير المهارات القيادية والإدارية لقادة المؤسسات.
- تنمية مهارات ومعارف واتجاهات العاملين.
- التركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات.
- العمل المستمر من أجل التحسين وتقليل الإهدار الناتج عن ترك التعليم.
- تحقيق رضا المستفيدين (الطلبة، أولياء الأمور، المعلمون، المجتمع) **(مريم محمد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 96)**

7- **المؤشرات المعتمدة في تقويم جودة الأداء الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي:**

- مؤشرات الجودة التنظيمية للكليات.
- مؤشرات جودة البرامج والخطط الدراسية.
- مؤشرات الجودة التدريسية.
- مؤشرات الجودة البحثية.
- مؤشرات جودة الأداء الطلابي.
- مؤشرات جودة الهيئة التدريسية.
- مؤشرات جودة الشراكة المجتمعية والمؤسسية.

- مؤشرات جودة الخدمات التعليمية المساندة. **(علي ناصر شتوي آل زاهر السلاطين، 2014، ص 36.)**

تحديد أسس التقييم ومعاييره لدى الأساتذة المتدربين:

يعد تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وبسبب من طبيعة الأعمال التي يقومون بها خاصة في جوانبها الفكرية والذهنية، معضلة يواجهها من يريد بناء مقياس يرتكز على أسس ومعايير قابلة للتحديد الواضح والتدقيق، إذ لا يقدم الأسلوب الوصفي مؤشرات أو دلالات مؤكدة أو مفيدة لتقييم حاكم لعضو هيئة التدريس تجعله يعج تقييما موضوعيا، من جهة أخرى فإن البديل ينحو باتجاه البحث غن مقياس كمي ، الأمر الذي يعني تحديد أسس التقييم بالانطلاق من العوامل ذات الصلة بممارسة مهام عضو هيئة التدريس، ومن ثم تحديد عناصر تلك العوامل وكذلك تحديد أهميتها النسبية على وفق رؤية الإدارة العليا لمحتوى الأداء.

وعليه، فإن بناء المقياس المشار غليه يتضمن مهام ومسؤوليات عضو هيئة التدريس، بصفتها العوامل المطلوب اعتمادها موضوعيا للتقييم والتي تشمل في الغالب الآتي:

- التدريس وإلقاء المحاضرات,
- البحث العلمي النشاط العلمي.
- الإرشاد التربوي والعلاقة مع الطلبة.
- المهام الإدارية.
- خدمات المجتمع والعلاقة مع مواقع العمل.

- النشاط الاجتماعي والعلاقة مع الزملاء. (بسمان فيصل محجوب، 2003، ص 87-88)

كفايات الباحث العلمي لتحقيق مبدأ الجودة في التكوين:

لكل بحث عملي كفايات أدائية ومعرفية وشخصية لابد للباحث أن يتحلى بها، فضلا عن كفايته التخطيطية والتقييمية والفنية، ويمكن إيجاز أهم كفايات الباحث كما يلي:

1. **كفايات الباحث العلمية المتخصصة:**

- معرفته الخاصة بمفاهيم البحث وخصائصه وطرقه وعوامله المؤثرة.
- توسيع معرفته لأنواع ومناهج ومكونات البحث العلمي ومصادره واهم أدواته
- تحصيله للأطر النظرية والتطبيقية لعلم ونظام البحث.
- التأكيد على هويته كباحث وسلوكه المتخصص المنتج للبحث.
- قدرته على تحديد أهم النتائج التي يلزم الحصول عليها.
- قدرته في معالجة المشاكل أو الصعوبات التي تواجهه.
- القدرة على اتخاذ ووضع القرارات المتصلة بتخطيط وتنفيذ نتاج البحث العلمي.

2. **كفايات الباحث المنطقية لمشكلة البحث:**

- قدرته في اختيار مشكلة بحثه وتكوين فكرة عامة حولها، خلال دراسته الأكاديمية أو عمله الوظيفي أو تعامله مع الناس وملاحظاته وأنشطته اليومية. **(محمد زياد حمدان، 1989، ص39 - 51)**
- قدرته على تحديد بعض الجوانب أو العناصر الفرعية المتصلة بمشكلة البحث والتي تساهم في توضيحها.
- قدرته على فهم مشكلة البحث وعرضها بصيغ منطقية.
- يوفر كل المعارف الراهنة بتخصيص مشكلة البحث اعتمادا على الدراسات السابقة.

- يصوغ بشكل دقيق و محدد فروض وتساؤلات البحث.
- يحدد مجال وحدود البحث.
- يوضح أهمية وأهداف البحث واهم مصطلحاته. **(محسن علي عطية، 2009، ص51)**

3. **كفايات الباحث التخطيطية:**

- التعرف على الإمكانيات المحلية المتوفرة لبحثه بتطوير قائمة معيارية حسب الحاجات، الأساسية للواقع، ومعنى ذلك أن الباحث إذ لم تتوفر لديه إمكانيات علمية ومالية، لن يتمكن من انجاز البحث العلمي بدقة، ولن يدخل بحثه حيز التنفيذ، ونخص بالذكر الباحث الجامعي، فينبغي التركيز على مدى تواجد هذا المتطلبات في البيئة المحلية ثم درجة توفرها عند الحاجة لاستخدامها.
- قدرته على مقارنة ما يحتاجه، في القائمة المعيارية لتنفيذ بحثه، وما يتوفر لذلك فعلا في البيئة المحيطة.
- يؤدي إلى إعداد خطة واقعية قابلة للتنفيذ دون تعثر ومفاجئات سلبية كبيرة.
- قدرته على تحديد خلفيات المشكلة من حيث تطورها التاريخي.

4. **كفايات الباحث الإجرائية:**

- التمكن من ترجمة خططه الموجهة لمعالجة المشكلة التي هو بصددها إلى نتائج أو حلول محسوسة .
- تحضير البيئة المطلوبة والأدوات، وتهيئة العاملين وتدريبهم إن اقتضى الأمر.
- جمع البيانات حسب خطة زمنية ومقاييس ومصادر يحددها.
- تنظيم البيانات المتوفرة ثم تحليلها وتفسيرها وصفيا وإحصائيا، للوصول إلى الاستنتاجات أو الحلول المنشودة.
- تحديد كيفيات اختيار المواضيع والعينات ومصادر البحث.
- تحديد الظروف والأساليب أو العمليات التي تم جمع البيانات بها.
- الوقوف على أساليب وإجراءات معالجة البيانات إحصائيا واختيارات الدلالة الإحصائية المناسبة .

- تحديد مراحل ومواعيد تنفيذ البحث على شكل خطوات متتابعة .

- تحديد التعليمات العملية أو التنظيمية أو السلوكية لمواضيع وعينات عمال البحث. **(محمد زياد حمدان، مرجع سابق، ص51، 54)**

5. كفايات الباحث المسحية (الفنية).

- القدرة على توضيح خلاصة المشكلة والإجراءات والنتائج.
- مناقشة النتائج واستنتاجات وتوصيات البحث.
- إعداد تقرير البحث.
- يختار المنهج الملائم للمشكلة.
- يحسن توثيق المعلومات وذكر المصادر
- الحرص على نشر العلم وإفادة الآخرين منه. **(محسن علي عطية، مرجع سابق، ص52، 53)**
- يكون متخصص في عدد من المجالات ولديه الاستعداد للمناقشة والنقد، وأن يكون لديه القدرة على التعامل مع الغير. **(رجاء أبو علام محمود، 2003 ص 37)**

6. كفايات الباحث التقييمية:

- كتابة التقرير النهائي للبحث.
- تقييم عمليات ونواتج كل مرحلة ينجزها فيما يقابل ما هو معروف بالتقسيم المرحلي.
- بناء صورة كاملة لدى الباحث بخصوص كل ما قام به مع وثيقة مكتوبة لهذه الصورة.
- يبادر بتقييم أخر كلي ونهائي بهدف التحقق من صلاحية بحثه.
- التأكيد على فعالية النتائج التي توصل إليها.
- التوصل إلى حلول للمشكلة المطروحة. **(محمد زياد حمدان، مرجع السابق، 56، 57)**
- يجب ألا يعتمد في تقييميه إلى الروايات أو الاقتباسات أو التواريخ غير الواضحة أو غير الدقيقة، ولا يبدي آرائه الشخصية دون تعزيز بآراء لها قيمتها العلمية. **(على إدريس، 2002، ص13)**

صعوبات تكوين الأساتذة الباحثين:

عند قيام الباحث بإجراء بحثه لابد أن تواجه جملة من الصعوبات التي تعرقل عمله وتعوق قدراته في استكمال الإجراءات، والتوصل إلى النتائج وقد أشار كولون إلى البعض هذه الصعوبات منها :

1. **الوقت**: يواجه الباحثين صعوبة إيجاد وقت كاف لإنجاز البحث في المدة المحددة لأسباب عديدة منها استخدامه لمنهج قد يتطلب وقتا طويلا.
2. **الأشخاص المؤهلون :** يحتاج البحث في أي موضوع نظريا كان أو تطبيقيا إلى دراسة وكفاية من اجل انجاز البحث، بموضوعية ودقة، وهذا يتطلب أن يتمتع الباحث بقدرات وكفايات تؤهله للقيام بالبحث.
3. **اهتمامات الباحث:** إن المثابرة على إكمال البحث عامل مهم جدا بالنسبة للباحث، وكذلك فإن إمكانية تحمله وصبره مهمة جدا في انجاز بحثه فأي عاتق يصادق الباحث هذه المهمة والمثابرة .
4. **الخبرة والمهارة :** إن الخبرة والمهارة التي يمتلكها الباحث، تلعب دورا في تحديد إمكانيته وتطبيق إجراءاته والابتعاد عن المنهجيات التي لا تمتلك الخبرة عنها.
5. **التو فق مع الاختصاص الدقيق للباحث:** يواجه الباحثين صعوبات جمة وفي مقدمتها صعوبة اختيار مشكلة البحث، بما يتوافق مع اختصاصاتهم، أو وجود الطريقة التي يتبعونها في إنجاز بحوثهم. **(علي معمر عبد المؤمن، 2008، ص71)**
6. **الحصول على المعلومات**: ومن الصعوبات والعوائق التي يواجهها الباحثون صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة ببحوثهم، سواء من المصادر أو المراجع أو أثناء اختيار الأداة المناسبة أو تطبيقها.
7. **صعوبة اللغة:** إن أكثر الباحثين يعانون من صعوبة الإلمام بلغة واحدة، أو أكثر من اللغات الأجنبية، حتى تسمح له بالاطلاع على المعارف حول مادة بحثه، وبالأخص عند حاجته لمراجعة بعض المعلومات من الكتب والمصادر بلغات لا يعرفها، أو ليست لديه القدرة على فهمها. **(علي جواد الطاهر، 1972، ص9)**

ومن الصعوبات التي تواجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بوجه عام ما يلي:

1. تعقيد الظواهر الاجتماعية والإنسانية لارتباط الإنسان المتميز بالتعقيد والتأثر بالتغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2. التأثر بالميول والأهواء والعواطف وعدم المقدرة على التجرد من البيئة المحيطة .

3. صعوبة استخدام الطرف المخبرية للعلوم الإنسانية وذلك لصوبة حصر ظاهرة الدراسة لفترة طويلة تحت ظروف قابلة للضبط والرقابة .

4. صعوبة إمكانية تعميم النتائج وذلك بسبب الاعتماد غالبا على عينة ضمن المجتمع، قد لا تمثل المجتمع تمثيلا دقيقا، وهذا يؤدي إلى وجود تحيز وانحرافات يصعب معها تعميم نتائج العينة على المجتمع. **(ربحي عبد القادر البديلي، 2011، ص15)**

5. ضعف تكوين الباحث ومساعدته على أداة وظائفه ومهامه في شتى الجوانب. **(سعيد إسماعيل علي، 1999، ص124.)**

ويمكن أن ندرس تحت هذا العنوان أنواعا أخرى من الصعوبات مثل:

- صعوبات في تحديد الموضوع والمشكلة.
- صعوبات في تحديد المتغيرات وقياسها عدديا.
- صعوبات في جمع البيانات اللازمة.
- صعوبات التحليل.
- صعوبات التنبؤ والتعميم.
- صعوبات الصياغة واللغة والاقتباس. **(ربحي عبد القادر البديلي، مرجع سابق، ص 16)**

الخاتمة:

من خلال ذلك نجد أن تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي أصبحت مطلبا استراتيجيا تماشيا وما تقدمه هذه المنظومة من آليات تسمح بالنهوض بمجال البحث العلمي في الدول السائرة في طريق النمو والجزائر بصفة خاصة، وهذا نظرا للعلاقة الايجابية التي تجمع بين تطبيق الجودة في التعليم العالي والنمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع في إطار المواكبة مع التطورات الحاصلة في دول العالم الآخر، وحاجة المجتمع المحلي لتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

قائمة المراجع:

1 مهدي صالح السامرائي، علاء حاكم محسن الناصر، **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، الأردن: الذاكرة للنشر، ط1، 2012.

2 عبد الله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، الأردن: دار وائل للنشر، ط2، 2005.

3 نجم عبود نجم، **إدارة الجودة الشاملة في الجامعات**، في الملتقى الدولي الأول حول رهانات ضمان جودة التعليم العالي، جامعة 20 أوت 1955، يومي 21/20 نوفمبر 2010.

4 محمد عادل الشعار، **مفهوم إدارة الجودة الشاملة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 243، جمادي الثاني 1422هـ/ 2001م.

5 أمل حسين عبد القادر، **جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي**، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، العدد 2، 2013.

6 **دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية**، مجلس ضمان الجودة والاعتماد، عمان، إتحاد الجامعات العربية.

7 لرقط علي، **مؤسسات التعليم العالي بالجز ائر–المبررات والمتطلبات الأساسية-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية، تخصص الإدارة والتسيير التربوي، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، 2009/2008.

8 رضا إبراهيم المليجي، **جودة اعتماد المؤسسات التعليمية، آليات تحقيق ضمان الجودة والحوكمة**، القاهرة: مؤسسة طيبة للنسر والتوزيع، ط1، 2010.

9 **موسوعة المعارف التربوية**، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2007.

10 مهدي التميمي، **مهارات التعلم: دراسات في الفكروالأداء التدريسي**، الأردن: دار الكنوز المعرفية، ط1، 2007.

11 علي عزوز، **دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل 2012.

12 أبو فارة يوسف، **و اقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ج2، العدد2، فلسطين، 2006.

13 **الموسوعة العربية العالمية**، الجزء 7، الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، 1999.

14 أشرف السعيد أحمد محمد، **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم العالي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

15 محي الدين عبد الله حسن، **إدارة الجودة الشاملة وحاجة المؤسسة الجامعية إليها مدخل للتطوير الإداري في التعليم العالي**، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، يومي 1-2-3 أفريل 2014، جامعة الزرقاء، الأردن.

16 مريم محمد الشرقاوي، **التعليم والجودة الشاملة**، مصر: مكتبة النهضة المصرية، دار النهضة العربية، ط1، 2009.

17 علي ناصر شتوي آل زاهر السلاطين، **تحقيق الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي-بحوث ودراسات علمية محكمة-**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2014.

18 محمد زياد حمدان، **البحث العلمي كنظام (كتاب يدوي لتنفيذه، وتقريره وتقييمه)**، دار التربية الحديثة، عمان، د-ط، 1989.

19 محسن علي عطية، **البحث العلمي في التربية (مناهجه، أدو اته وسائله الإحصائية)**، دار المناهج لنشر وتوزيع، عمان، د، ط، 2009.

20 رجاء أبو علام محمود، **مدخل إلى مناهج البحث التربوي**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 2003.

21 على إدريس، **مدخل إلى مناهج البحث العلمي لكتابة الرسائل الجامعية**، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، د،ط، 2002.

22 علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية(الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات)**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط 1، 2008.

23 علي جواد الطاهر، **منهج البحث الأدبي**، مكتبة النهضة بغداد، د,ط، 1972.

24 ربحي عبد القادر البديلي، **مناهج البحث العلمي**، د.ن، د. س، د. ط، 2011.

25 سعيد إسماعيل علي، **الشؤون الجامعية**، عالم الكتب،القاهرة، د.ط، 1999.

26 بسمان فيصل محجوب، 2003**إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية(دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة)**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 87-88.

27 -Youcef BERKANE et Baghdad BENSTAALi , **"Evaluation De La Qualité Des Enseignements Dans Les Etablissements Universitaires", Support de cours de la session 4 de la formation des RAQ,** CIAQES, MESRS, Algérie**.**

28 Michaela MARTIN et Antony STELLA, **Assurance Qualité Externe Dans L'enseignement Supérieure: Les Options**, UNESCO, paris, 2007.

29 Edward Sallis , Total quality management in education, Konan page, 3rd edition, 2002.